

دور البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية: محوري في الاستقرار الاقتصادي

The Central Bank's Role in Implementing Monetary Policy: A Pillar of Economic Stability

بوساعة ليلة*، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1

lilaboussaa516@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2025/10/20 تاريخ قبول المقال: 2025/10/31 تاريخ نشر المقال: 2025/11/29

الملخص:

تُبرز هذه الورقة البحثية الدور المحوري الذي يلعبه البنك المركزي في الحفاظ على سلامة القطاع المصرفي وتنظيم نشاطه، حيث يُعد هذا الدور من أبرز المهام الموكلة إليه دون غيره، نظرًا لحساسية هذه المسألة في النظم الاقتصادية الحديثة.

فالبنك المركزي لا يكتفي بإرساء قواعد عامة لضبط النشاط المصرفي، بل يتدخل بفعالية عبر أدوات رقابية وإشرافية دقيقة تهدف إلى ضمان استقرار البنوك التجارية وسلامة تعاملاتها. وتشمل هذه الرقابة مختلف الجوانب التشغيلية والمالية التي تمكنه من التدخل عند الحاجة لحماية النظام المالي ككل من الأزمات أو الانهيارات المحتملة، خاصة في ظل بيئة اقتصادية تتسم بعدم اليقين وتعدد المخاطر. كما أن البنك المركزي، من خلال هذه الرقابة، يسعى إلى تحقيق انسجام وتكامل في تنفيذ السياسة النقدية، وضمان انسيابية السيولة النقدية بالشكل الذي يدعم الأهداف الاقتصادية الكبرى للدولة.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، القطاع المصرفي، السياسة النقدية.

Abstract:

This research paper highlights the pivotal role played by the central bank in maintaining the soundness of the banking sector and regulating its activities. This role is considered one of the most crucial responsibilities entrusted exclusively to the central bank, given the sensitivity of this issue in modern economic systems.

The central bank does not merely establish general rules to regulate banking activity, but actively intervenes through precise supervisory and regulatory tools aimed at ensuring the stability of commercial banks and the security of their operations. This oversight covers various operational and financial aspects, enabling the central bank to intervene when necessary to protect the overall financial system from potential crises or collapses, especially in an economic environment marked by uncertainty and multiple risks. Moreover, through such supervision, the central bank seeks to achieve coherence and alignment in the implementation of monetary policy, ensuring the smooth flow of liquidity in a manner that supports the country's broader economic goals.

Key words: Central Bank, Banking Sector, Monetary Policy.

المقدمة:

تُعد السياسة النقدية واحدة من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تستخدمها الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك لما لها من تأثير مباشر على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، وعلى رأسها التضخم، النمو الاقتصادي، والبطالة. ويعود ذلك إلى الارتباط الوثيق بين النشاط الاقتصادي والنشاط النقدي، حيث إن التغيرات في العرض النقدي تؤثر بشكل مباشر على الطلب الكلي، وبالتالي على مستوى الإنتاج والدخل. كما أن العديد من المشاكل الاقتصادية، مثل الانكماش أو التضخم، غالباً ما تكون حلولها في جوهرها نقدية، مما يعزز من أهمية السياسة النقدية كوسيلة فعالة لإعادة التوازن الاقتصادي وتصحيح الاختلالات التي قد تطرأ في الدورة الاقتصادية¹.

وفي هذا الإطار، يلعب البنك المركزي دوراً محورياً في تنفيذ السياسة النقدية، إذ يُعد الجهة المخولة قانوناً بتحديد وتطبيق الإجراءات النقدية الملائمة التي تتوافق مع أهداف الدولة الاقتصادية. ويعمل البنك المركزي على ضبط الكتلة النقدية ومراقبة حجم السيولة في السوق، بما يحقق التوازن بين العرض والطلب على النقود. ويتم ذلك من خلال أدوات السياسة النقدية المختلفة، كعمليات السوق المفتوحة، وسعر إعادة الخصم، ونسب الاحتياطي الإلزامي، وغيرها من الأدوات التي تُستخدم إما لتوسيع أو لتقييد العرض النقدي بما يتماشى مع الأوضاع الاقتصادية السائدة. فمثلاً، في حالة الركود، قد يلجأ البنك المركزي إلى سياسة توسعية لزيادة السيولة وتحفيز الاستثمار والطلب، أما في حالة التضخم، فيتبع سياسة انكماشية لتقليل المعروض النقدي وكبح جماح الأسعار².

إن قدرة البنك المركزي على التأثير في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة النقدية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى فعالية أدواته، واستقلالية قراراته، ودقة توقيت تدخله. فكلما كان تدخل البنك المركزي مدروساً ويتماشى مع طبيعة المرحلة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، زادت فرص تحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام. ومن هنا، فإن دور البنك المركزي لا يقتصر على الجانب الفني والإجرائي فقط، بل يمتد ليشمل الجانب الاستراتيجي، حيث يساهم في رسم السياسات الاقتصادية الكلية، ويوجهها نحو تحقيق الأهداف العامة للدولة، مثل النمو الشامل، خلق فرص العمل، واستقرار الأسعار³.

ومن هذا المنطلق، تبرز الإشكالية المحورية التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها، والمتمثلة في الإشكالية الآتية:

ما هي الوسائل القانونية المخولة للبنك المركزي من أجل تنفيذ السياسة النقدية وتحقيق أهدافها الاقتصادية؟

للإجابة على هذه الإشكالية، تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي، كونه المنهج الأنسب لمقاربة هذا النوع من الموضوعات، لما يتطلبه من دراسة دقيقة وتحليل مفصل لمفاهيم معقدة، كالنشاط النقدي، السياسة النقدية، وآليات تنفيذها. وقد أتاح هذا المنهج إمكانية تفكيك وتحليل الجوانب القانونية والتنظيمية المرتبطة بدور البنك المركزي، مع التركيز على فهم الأبعاد الاقتصادية الكامنة وراء تدخلاته في السوق النقدي.

وانطلاقاً من طبيعة الإشكالية وأهداف الدراسة، تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين رئيسيين؛ خُصص الأول لتسليط الضوء على ماهية البنك المركزي، من خلال استعراض تعريفه، وأدواره الأساسية في النظام المالي. أما الثاني، فقد تم فيه إبراز أهم الوسائل القانونية التي يعتمد عليها البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية، بما في ذلك سياسة سعر إعادة الخصم، تعديل نسب الاحتياطي الإلزامي، وعمليات السوق المفتوحة، إضافة إلى التطرق إلى بعض الجوانب التنظيمية والتأثيرات الاقتصادية المرتبطة باستخدام هذه الأدوات.

1. ماهية البنك المركزي

يُعتبر البنك المركزي الركيزة الأساسية والقمة في هيكل الجهاز المصرفي، وذلك لأنه يمتلك السلطة المطلقة في الرقابة على البنوك التجارية، فضلاً عن كونه بنك الإصدار الرسمي للدولة. ويتمتع البنك المركزي بدور محوري كأداة تنفيذية لسياسات الحكومة الاقتصادية والائتمانية، حيث يساهم بشكل فعال في توجيه النشاط الاقتصادي من خلال التحكم في العرض النقدي وتوجيه السياسة النقدية بما يخدم الأهداف الاقتصادية الوطنية⁴.

يمتاز البنك المركزي بقدرته الفريدة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والعكس، وهي ميزة لا تتوفر للبنوك التجارية الأخرى، إذ يستطيع إصدار النقود بشكل قانوني ونهائي، مما يمنحه دوراً استراتيجياً في الإشراف على السياسة الائتمانية للدولة. كما يُعد البنك المركزي مؤسسة عامة ذات طابع خاص، نظراً لأهمية ووظائفه الحساسة وتأثيرها المباشر على مستوى الاقتصاد والمجتمع، وهو ما يتطلب تخويله صلاحيات واسعة في إصدار القوانين وتنظيم الرقابة والتوجيه الائتماني لضمان استقرار النظام المالي.

1.1. تعريف البنك المركزي

يُعد البنك المركزي الجهة المسؤولة عن صياغة وتنفيذ السياسة النقدية للدولة، وهو المؤسسة التي تحتكر قانونياً إصدار النقد الوطني، كما يضطلع بأدوار محورية أخرى من بينها مراقبة الجهاز المصرفي، إدارة نظام المدفوعات، وتنظيم عمليات الائتمان والإقراض. إلى جانب ذلك، يتولى البنك المركزي إدارة احتياطات الدولة من العملة الأجنبية، ويعمل كبنك للحكومة من جهة، وكجهة مرجعية للبنوك التجارية من جهة أخرى، مما يجعله في قلب النظام المالي لأي اقتصاد وطني.

يُعرّف البنك المركزي بأنه المؤسسة النقدية العليا في الدولة، التي تُنشط بها مسؤولية الإشراف الكامل على النظام النقدي والمصرفي، وهو الجهة الرسمية الوحيدة المخولة بإصدار العملة الوطنية وتنظيم تداولها، كما يعمل على مراقبة أداء البنوك التجارية والمؤسسات المالية، بهدف تحقيق الاستقرار النقدي، وضمان سلامة النظام المالي، وتوجيه السيولة والائتمان لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية.

ويُعد البنك المركزي الأداة الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ سياساتها النقدية، من خلال التحكم في العرض النقدي، وضبط أسعار الفائدة، وتنظيم سوق الصرف، بما يضمن توازن النشاط

الاقتصادي الداخلي واستقرار التعاملات الخارجية. كما يتحمل مسؤولية إدارة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي، والتدخل في الأسواق المفتوحة من أجل تنظيم السيولة، واحتواء معدلات التضخم، وتشجيع النمو الاقتصادي المستدام.

يُعرف عبد الحميد البعلي البنك المركزي بأنه: "مؤسسة مالية ذات طابع عام، تقوم بإصدار النقد، وتوجيه السياسة النقدية للدولة، وتسيطر على حجم السيولة، وتشرف على البنوك الأخرى لحفظ التوازن والاستقرار النقدي".⁵

يعرف الدكتور وهبة الزحيلي البنك المركزي بأنه المؤسسة المالية العليا في الدولة، والتي تُعرف بـ"بنك البنوك"، نظراً لدورها المحوري في إدارة السياسة النقدية عبر مجموعة من الأدوات والآليات الفعالة. ويتولى البنك المركزي مهمة إصدار العملة الوطنية وتنظيم قيمتها، مما يجعله الركيزة الأساسية التي يستند إليها النظام المالي والاقتصادي في أي دولة، نظراً لتأثيره المباشر في الاستقرار النقدي والتحكم في حجم السيولة داخل الاقتصاد.

يعرف مجمع الفقه الإسلامي الدولي البنك المركزي بأنه الجهة التنظيمية العليا للنظام المصرفي في الدولة، المسؤولة عن إصدار النقود وتنظيم الكتلة النقدية، والإشراف على القطاع المصرفي، مع مراعاة متطلبات المصلحة العامة وبما ينسجم قدر الإمكان مع الضوابط الشرعية.

ولا يقتصر دور البنك المركزي على الجوانب الفنية فحسب، بل يمتد ليكون أداة سيادية للدولة في ضبط الاقتصاد الكلي، خصوصاً في فترات الأزمات أو التقلبات الاقتصادية، إذ يستطيع استخدام أدوات السياسة النقدية مثل سعر إعادة الخصم، والاحتياطي الإلزامي، وعمليات السوق المفتوحة، لتحقيق أهداف متعددة، منها السيطرة على التضخم، الحفاظ على استقرار العملة، وتحفيز النمو الاقتصادي. وفي كثير من الدول، يتمتع البنك المركزي بالاستقلالية عن الحكومة، لضمان فعالية قراراته وخلوها من الاعتبارات السياسية قصيرة المدى، مما يكرس دوره كضامن للاستقرار النقدي والمالي.⁶

2.1. وظائف البنك المركزي

من بين أبرز وظائف البنك المركزي ما يتعلق بتنظيم التداول النقدي، إذ يُمنح وحده حق إصدار النقود الورقية القانونية، وهو حق لا يُسمح لأي جهة أخرى بممارسته وفقاً للقانون. ويعود التركيز الحصري لهذا الحق في يد البنك المركزي إلى عدة أسباب، من بينها تحقيق التجانس بين أوراق النقد (البنكنوت) وضمان الرقابة الفعالة على الكمية المصدرة من النقود. كما يمنح ذلك لأوراق النقد صفة القبول العام بقوة القانون، ويتيح للدولة مراقبة مدى التزام البنك المركزي بالقواعد المحددة لإصدار النقود، بما يضمن عدم التلاعب بالعرض النقدي.

ويتم إصدار النقود من طرف البنك المركزي في حالات متعددة، من أبرزها شراء الذهب، حيث تؤدي هذه العملية إلى زيادة احتياطي الذهب لدى البنك، ما يسمح له بإصدار كمية مقابلة من النقد. كما يصدر

البنك المركزي النقود عند شرائه للعملات الأجنبية، إذ تسجل هذه العمليات زيادة في الأصول الأجنبية للبنك، ما يبرر إصدار نقد محلي يعادل قيمة تلك العملات. إلى جانب ذلك، عندما يحصل البنك المركزي على قروض خارجية بالعملات الأجنبية من مؤسسات أو دول، فإنه يحول هذه القروض إلى العملة المحلية بحسب سعر الصرف السائد، مما يستوجب إصدار نقود قانونية جديدة. وأخيراً، يقوم البنك المركزي بإصدار نقود جديدة عند شرائه للأوراق المالية، كأداة من أدوات السياسة النقدية للتحكم في كمية السيولة المتداولة في السوق، حيث يصدر نقوداً توازي قيمة ما اشتراه من أصول مالية.

يؤدي البنك المركزي دوراً محورياً باعتباره بنك الدولة، حيث يعمل وكيلاً ومستشاراً مالياً للحكومة، بحكم ارتباطه الوثيق بالسياسة المالية التي تمثلها الخزينة العمومية. وتتمثل إحدى أبرز وظائفه في الاحتفاظ بحسابات الدولة، حيث تودع الحكومة كافة إيراداتها في حسابات خاصة لدى البنك المركزي، وتقوم من خلالها بإصدار الشيكات والسحوبات اللازمة لتغطية نفقاتها. كما يتولى البنك المركزي تنظيم إصدار القروض العامة والإشراف عليها، بما يضمن تمويل الخزينة وفقاً للإطار القانوني والتنظيمي المحدد.⁷

علاوة على ذلك، يضطلع البنك المركزي بإدارة المعاملات المالية الخارجية للحكومة، إذ يتولى مسك حسابات الاتفاقيات الدولية التي تبرمها الدولة، ويحتفظ بالأرصدة من العملات الأجنبية الناتجة عنها. ويمتد دوره كذلك إلى تقديم المشورة الاقتصادية للسلطات الحكومية، من خلال تقديم تحليلات وتوصيات بشأن السياسات الاقتصادية التي ينبغي اعتمادها لمواجهة التحديات المختلفة التي قد تعترض الاقتصاد الوطني، سواء في فترات الركود أو التضخم أو عدم الاستقرار المالي.

من جهة أخرى، يقوم البنك المركزي بدور "بنك البنوك"، حيث يقدم خدمات مصرفية مهمة للبنوك التجارية العاملة داخل البلد. فهو الجهة التي تمنح التراخيص لتأسيس بنوك جديدة أو فتح فروع لها، كما يضع الأطر القانونية والتنظيمية الخاصة بالرقابة المصرفية. ويسهم هذا الدور في ضمان التزام البنوك بالمعايير المالية والمصرفية المعتمدة، وبالتالي تحقيق استقرار النظام المصرفي وتعزيز كفاءته في أداء وظائفه داخل الاقتصاد.

2. الوسائل القانونية التي يعتمد عليها البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية

تُعد الوسائل القانونية التي يستخدمها البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية جزءاً لا يتجزأ من أدوات الرقابة والتأثير على الكتلة النقدية، وهي تمثل إحدى الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية العامة للدولة. وتشمل هذه الوسائل مجموعة من الأدوات والإجراءات والقرارات التي تُستخدم لتنظيم العرض النقدي والتحكم في معدلات السيولة داخل السوق بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية الكبرى.⁸

وقد منح المشرع للبنك المركزي، من خلال القوانين المنظمة لنشاطه، صلاحيات واسعة في هذا المجال، لاسيما عبر مجلس النقد والقرض الذي يُعد الهيئة المخولة بوضع السياسة النقدية ومتابعة تنفيذها

وتقييم نتائجها، وتحديد أهداف السياسة النقدية ومراقبة تطورات المجاميع النقدية والائتمانية، بالإضافة إلى وضع قواعد الوقاية من المخاطر في سوق النقد.

من جهة أخرى، من بين أهم أهداف السياسة النقدية التي يضطلع بها البنك المركزي هو الحفاظ على استقرار الأسعار، باعتبار ذلك الهدف الجوهرية الذي يُسهم في استقرار النظام المالي ككل وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. ويُمارس البنك المركزي صلاحياته في هذا الإطار من خلال توجيه أدوات السياسة النقدية بما يتوافق مع شروط السوق والبيئة الاقتصادية السائدة، وذلك لضمان توفير السيولة الكافية دون التسبب في اختلالات تضخمية أو انكماشية، مما يعكس الأهمية الحيوية للدور الذي يلعبه في تحقيق التوازن النقدي والمالي داخل الاقتصاد الوطني.

ولتحقيق الأهداف التي يرسمها مجلس النقد والقرض في بداية كل سنة مالية ضمن إطار السياسة النقدية، يمتلك بنك الجزائر مجموعة من الأدوات الأساسية التي تتيح له توجيه السيولة والتحكم في الكتلة النقدية بشكل فعال. وتشمل هذه الأدوات كلاً من: المعدل التوجيهي الذي يُستخدم كأداة مرجعية لتحديد أسعار الفائدة في السوق، وعمليات السوق المفتوحة التي تسمح للبنك بالتدخل عبر شراء أو بيع الأوراق المالية لتنظيم السيولة⁹.

كما يعتمد البنك على التسهيلات الدائمة لتوفير أو سحب السيولة من البنوك، بالإضافة إلى الحد الأدنى للاحتياطيات الإلزامية الذي يُلزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بجزء من ودائعها لدى البنك المركزي، وأخيراً عمليات إعادة الخصم والقرض التي تتيح للبنوك الحصول على السيولة عند الحاجة مقابل تقديم ضمانات.

1.2. أهداف السياسة النقدية

يُعد تحقيق الاستقرار العام في الأسعار من الأهداف الجوهرية للسياسة النقدية، سواء في الدول النامية أو المتقدمة. فالتضخم المتصاعد يؤثر سلباً على القوة الشرائية للأفراد ويخلق حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين، مما قد يعرقل النمو الاقتصادي. ولهذا السبب تسعى الدول المتقدمة إلى استهداف معدلات تضخم تتراوح ما بين 1% و2%، بفضل استقلالية بنوكها المركزية، وتطور أسواقها المالية، ومرونة أنظمتها السعرية. من جهة أخرى، يُمكن أن يؤدي ارتفاع الأسعار بمعدل معقول إلى تحفيز الإنتاج من خلال زيادة الأرباح، وهو ما يسهم في رفع معدلات التشغيل، وبالتالي تقليل البطالة وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

الهدف الثاني للسياسة النقدية يتمثل في السعي إلى تحقيق العمالة الكاملة، أي توفير فرص العمل لجميع الأفراد القادرين والراغبين في العمل. وتلعب السياسة النقدية دوراً مهماً في هذا الإطار من خلال التأثير على سعر الفائدة، إذ يؤدي التوسع النقدي إلى خفض هذا السعر، مما يعزز مناخ الاستثمار ويزيد من الطلب على اليد العاملة. وتؤدي هذه الديناميكية إلى زيادة الإنتاج والدخل الوطني، بشرط أن يكون النمو في الأسعار أقل أو يوازي النمو في الإنتاج الحقيقي حتى لا يحدث تضخماً مفرطاً.

أما الهدف الثالث، فهو تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والذي يمثل تحديًا خاصًا للسياسة النقدية، خصوصًا في حالات العجز. ففي مثل هذه الحالات، يمكن للبنك المركزي التدخل من خلال أدوات مثل رفع سعر إعادة الخصم، ما يدفع البنوك التجارية لرفع أسعار الفائدة، ويؤدي إلى تقليص الطلب المحلي على السلع والخدمات، وبالتالي تقليل الاستيراد. في الوقت ذاته، يُشجع هذا الإجراء على زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نتيجة ارتفاع العائد على الاستثمار المحلي، مما يساهم في تحسين رصيد ميزان المدفوعات وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي¹⁰.

وفيما يتعلق بالهدف الرابع، يتمثل في رفع معدل النمو الاقتصادي الوطني، وهو هدف بعيد المدى تسعى إليه معظم السياسات الاقتصادية. إلا أن التحدي يكمن في الموازنة بينه وبين هدف استقرار الأسعار، إذ قد يؤدي الإفراط في تحفيز النمو إلى ضغوط تضخمية تؤثر سلبًا على الاستقرار المالي. لذلك، تتطلب السياسة النقدية الناجحة قدرًا عاليًا من المرونة والدقة في استخدام أدواتها، لضمان تحقيق توازن فعال بين أهداف الاستقرار والنمو في آن واحد.

2.2. دور مجلس النقد والقرض في تنفيذ السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار المالي في ظل

القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23

تبرز أهمية مجلس النقد والقرض من خلال دوره المحوري في الحفاظ على استقرار النظام المالي وضمان السير السليم للمعاملات المصرفية داخل الاقتصاد الوطني. ويضطلع هذا المجلس بعدد من المهام الجوهرية التي تم التنصيص عليها ضمن أحكام القانون رقم 09-23، والمتعلق بالقانون النقدي والمصرفي¹¹، حيث تم تعزيز سلطاته التنظيمية والرقابية بما يتماشى مع التحديات الاقتصادية والمالية الراهنة.

من أبرز الأدوار التي يضطلع بها المجلس، تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، من خلال صياغة وتنفيذ سياسات نقدية تهدف إلى ضبط معدلات التضخم، واستقرار الأسعار، وتجنب التقلبات الاقتصادية الحادة، بما يحقق التوازن بين العرض النقدي ومتطلبات الاقتصاد الوطني. كما يشمل دوره أيضًا تنظيم عمل البنوك والمؤسسات المالية، حيث يتولى إصدار الأطر القانونية واللوائح التنظيمية التي تحكم النشاط المصرفي، مع ضمان امتثالها للمعايير الدولية المعمول بها. إلى جانب ذلك، يشرف المجلس على مراقبة أنشطة البنوك للتصدي للممارسات المالية غير المشروعة مثل غسل الأموال والمضاربات غير القانونية، وذلك حفاظًا على نزاهة واستقرار النظام المصرفي في البلاد.

كما يلعب مجلس النقد والقرض دورًا حيويًا في تنظيم وإدارة السياسة النقدية والمالية للدولة، حيث يُعد من أبرز الهيئات التنظيمية التي تسهر على توجيه النشاط المصرفي وضمان استقراره بما يخدم أهداف الاقتصاد الوطني. ووفقًا لما نصّت عليه المادة 64 من القانون النقدي والمصرفي، فإن المجلس يُمارس مجموعة من الوظائف الأساسية التي تجسد مسؤوليته في الحفاظ على فعالية النظام المالي¹².

من بين هذه الوظائف، يضطلع المجلس بمهمة الإشراف على القطاع المصرفي، من خلال وضع القوانين واللوائح التي تُنظّم عمل البنوك والمؤسسات المالية، إلى جانب مراقبة أدائها لضمان التزامها بالمعايير المصرفية، سواء على المستوى الوطني أو بما يتماشى مع المعايير الدولية. كما يشمل دوره أيضاً تنظيم أسعار الفائدة، حيث يقوم بتحديد الحدود الدنيا والعليا للفائدة على القروض والودائع، ويُستخدم ذلك كأداة فعالة ضمن السياسة النقدية للتحكم في معدلات التضخم أو دعم النمو الاقتصادي، حسب الظرفية الاقتصادية السائدة.

يعتمد مجلس النقد والقرض في أداء مهامه الرقابية والتنظيمية على مجموعة من الأدوات التي تهدف إلى ضبط القطاع المصرفي، وتعزيز الاستقرار المالي، وضمان فعالية السياسة النقدية. وتتوزع هذه الأدوات بين أدوات نقدية وتشريعية واحترازية وتحفيزية، تُستخدم وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة وحاجات السوق¹³. من خلال هذه الأدوات المتكاملة، يتمكن مجلس النقد والقرض من ممارسة رقابة فعّالة على النظام المصرفي، وتوجيه السياسة النقدية نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية الكبرى، وعلى رأسها استقرار الأسعار وتعزيز النمو.

1.2.2 الأدوات النقدية

تُعد الأدوات النقدية التقليدية من أبرز الوسائل التي يعتمد عليها البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية والتحكم في مستويات السيولة داخل الاقتصاد. ومن بين هذه الأدوات، يبرز سعر الفائدة كأداة رئيسية تُستخدم لتوجيه تكاليف الاقتراض والإقراض، حيث يؤدي تغيير معدلات الفائدة إلى تأثير مباشر على سلوك الأفراد والمؤسسات فيما يتعلق بالاقتراض أو الادخار، ما ينعكس بدوره على حجم الاستثمارات والاستهلاك في الاقتصاد¹⁴.

أما الاحتياطي الإلزامي، فهو أداة أخرى يُلزم من خلالها البنك المركزي البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة محددة من ودائعها لديه، دون استخدامها في عمليات الإقراض. وتُستخدم هذه الآلية للحد من السيولة المتاحة داخل السوق، وبالتالي التأثير على قدرة البنوك على منح القروض، مما يُسهم في التحكم في العرض النقدي وتقادي ضغوط تضخمية.

وتُعد عمليات السوق المفتوحة أحد الأدوات المرنة التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم السيولة، وذلك من خلال شراء أو بيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة. فعند شراء هذه السندات، يتم ضخ سيولة في النظام المصرفي، مما يزيد من قدرة البنوك على الإقراض؛ بينما عند بيعها، يتم سحب السيولة من السوق، مما يُسهم في تقليص حجم الكتلة النقدية المتداولة.

2.2.2 الأدوات الاحترازية

تُعد الأدوات الاحترازية من أهم الوسائل التنظيمية التي يعتمد عليها مجلس النقد والقرض للحد من المخاطر الناتجة عن النشاطات المالية، لا سيما تلك المتعلقة بالإقراض. ومن أبرز هذه الأدوات ما يُعرف بـ

ضوابط الإقراض، وهي مجموعة من الشروط والمعايير الصارمة التي تُفرض على البنوك عند منح القروض، بهدف ضمان قدرة المقرضين على السداد وتقليل احتمالية تراكم الديون المعدومة. وتشمل هذه الضوابط تقييم الوضع المالي للمقرض، دراسة جدوى المشاريع الممولة، والتحقق من الضمانات المقدمة. ومن خلال هذه الإجراءات، يتم تقليل مخاطر التعثر الائتماني وتعزيز جودة محافظ القروض في البنوك.

إلى جانب ذلك، تلعب **إدارة المخاطر** دوراً حيوياً في تعزيز استقرار النظام المصرفي، حيث تُلزم البنوك والمؤسسات المالية بوضع استراتيجيات متكاملة لتحديد ومراقبة مختلف أنواع المخاطر التي قد تواجهها، مثل مخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، وحتى المخاطر التشغيلية. ويتطلب ذلك وجود هياكل تنظيمية داخل البنوك مخصصة لإدارة المخاطر، واستخدام أدوات تحليل متطورة لرصد التغيرات المحتملة في البيئة المالية، إضافة إلى تبني سياسات استباقية للتعامل مع الأزمات. ويُعد هذا النهج وقائياً بامتياز، إذ يهدف إلى منع الأزمات قبل وقوعها، وتقادي تأثيراتها السلبية على الاستقرار المالي والاقتصادي بشكل عام.

3.2.2. الأدوات التحفيزية

تُعتبر الأدوات التحفيزية من أبرز الآليات التي يستخدمها مجلس النقد والقرض لتعزيز النشاط الاقتصادي ودعم النمو المستدام داخل البلاد. من بين هذه الأدوات، يأتي **توفير التسهيلات الائتمانية** كأداة فعالة تهدف إلى دعم القطاعات الحيوية والمشاريع الاستراتيجية عبر تقديم قروض بشروط ميسرة للبنوك، مما يتيح لها توجيه التمويلات نحو مجالات تحتاج إلى دعم خاص مثل الزراعة، الصناعة، والسكن الاجتماعي. ويُساهم هذا الدعم في تعزيز قدرة القطاعات الاقتصادية على النمو والتوسع، مما ينعكس إيجاباً على معدلات التشغيل وزيادة الإنتاج الوطني¹⁵.

بالإضافة إلى ذلك، يلعب مجلس النقد والقرض دوراً مهماً في **تشجيع الاستثمار** من خلال تبني سياسات نقدية ومالية تحفيزية تهدف إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى الاقتصاد. وتتضمن هذه السياسات تخفيض معدلات الفائدة أو تقديم حوافز ضريبية وتحفيزات مالية أخرى تسهل عملية الاستثمار، سواء للمستثمرين المحليين أو الأجانب. ويؤدي ذلك إلى تنشيط العملية الإنتاجية، خلق فرص عمل جديدة، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، مما يعزز من تنافسية الاقتصاد الوطني في الأسواق المحلية والعالمية.

4.2.2. الأدوات التشريعية والرقابية

تشكل الأدوات التشريعية والرقابية جزءاً أساسياً من آليات مجلس النقد والقرض في تنظيم القطاع المصرفي وضمان استقراره. تتجسد هذه الأدوات أولاً في صياغة التشريعات المصرفية التي تشمل وضع القوانين والأنظمة المنظمة لعمل البنوك والمؤسسات المالية المختلفة. تهدف هذه التشريعات إلى تنظيم النشاط المصرفي بشكل شامل، وضمان أن تكون العمليات البنكية متوافقة مع المعايير القانونية الوطنية والدولية، مما يرسخ قواعد الشفافية والنزاهة في التعاملات المالية ويعزز ثقة الجمهور في النظام المصرفي.

إلى جانب ذلك، تأتي الرقابة المصرفية كآلية حيوية تُمكن مجلس النقد والقرض من متابعة أداء البنوك والمؤسسات المالية بشكل مستمر ودقيق. وتتضمن هذه الرقابة تقييم جودة الأصول، مراقبة نسب السيولة، والكشف المبكر عن أي مخاطر قد تهدد استقرار البنك أو تؤثر على سلامة النظام المالي بشكل عام. كما تشمل الرقابة التدخل المباشر عند الحاجة، سواء من خلال توجيه أوامر تصحيحية أو فرض عقوبات على المخالفين، وذلك لمنع حدوث التجاوزات والممارسات غير المشروعة مثل غسل الأموال أو المضاربات غير القانونية. هذا الدور الرقابي الحازم يساهم بشكل فعال في تعزيز الاستقرار المالي وحماية الاقتصاد الوطني من الأزمات المصرفية المحتملة.

الخاتمة:

يُعد القانون رقم 09-23 المؤرخ في 21 جوان 2023 فرصة ذهبية لإعادة إنعاش المشهد الاقتصادي في الجزائر، حيث شمل هذا القانون العديد من الجوانب المتعلقة بالحياة الاقتصادية الوطنية، وجاء كاستجابة ضرورية لمواكبة التحولات السريعة التي يشهدها النظام المالي والمصرفي على الصعيدين المحلي والدولي. وقد جاء هذا الإطار التشريعي الجديد ليُعِيد ضبط التوازنات الاقتصادية ويُوفّر أدوات قانونية فعالة تُمكن مختلف الفاعلين الاقتصاديين من العمل ضمن بيئة أكثر مرونة وشفافية.

وفي هذا السياق، برز دور البنك المركزي بشكل لافت من خلال هذا القانون، خاصة في مجال تنفيذ السياسة النقدية، حيث تم تعزيز صلاحياته وأُعطيت له الأدوات القانونية اللازمة لضبط الكتلة النقدية، والتحكم في معدلات التضخم، وتحقيق استقرار الأسعار. وبهذا، أصبح للبنك المركزي موقع أكثر فعالية في توجيه السياسة النقدية بما يتماشى مع أهداف التنمية الاقتصادية، وضمان الاستقرار المالي في ظل التحديات المتزايدة، مما يجعل من هذا القانون خطوة حيوية نحو تحديث المنظومة المصرفية وتعزيز الدور الاستراتيجي للبنك المركزي في قيادة السياسة النقدية بكفاءة وفعالية.

وفي ضوء ما سبق، وانطلاقاً من أهمية الدور الذي أصبح البنك المركزي يضطلع به في تنفيذ السياسة النقدية ضمن إطار القانون رقم 09-23، يمكن تقديم التوصيات التالية لتعزيز فعاليته في هذا المجال:

- ينبغي تمكين البنك المركزي من استقلالية أكبر في اتخاذ قرارات السياسة النقدية بعيداً عن الضغوط السياسية، بما يضمن استقرار الأسعار وتحقيق التوازن النقدي.
- ضرورة تطوير آليات جمع وتحليل البيانات الاقتصادية والنقدية بما يُمكن البنك المركزي من اتخاذ قرارات دقيقة قائمة على مؤشرات واقعية ومحدثة.
- توسيع نطاق أدوات السياسة النقدية المتاحة للبنك المركزي لتشمل أدوات غير تقليدية تُمكنه من التفاعل بمرونة مع المتغيرات الاقتصادية.
- تعزيز التنسيق بين البنك المركزي والمؤسسات المالية والحكومية لضمان انسجام السياسة النقدية مع السياسات الاقتصادية والمالية الأخرى.

- تكثيف الجهود في مجال التوعية والشفافية من خلال نشر تقارير دورية حول توجهات السياسة النقدية وأهدافها، لزيادة الثقة لدى المتعاملين الاقتصاديين.

الهوامش:

- 1 - محمد صلاح، يونس قرواط، حنان زلاقي، دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحديد أهدافها، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، سبتمبر 2018، ص ص 54-68.
- 2 - زعبي عمار، سلطاني امنية، دور البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية في التشريع الجزائري، المجلد 4، العدد 2، 2020، ص ص 722-737.
- 3 - ليلي معمري، سمير يحيوي، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية على إشارة لحالة الجزائر، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 2، العدد 2، 2017، ص ص 56-70.
- 4 - جاودي حورية، ساعو باية، البنك المركزي ودوره في تفعيل الرقابة المصرفية في إطار المعايير الدولية، مع إشارة لحالة الجزائر، مجلة معارف، المجلد 16، العدد 2، 2024، ص ص 504-523.
- 5 - شوار حمزة، علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006-2007.
- 6 - مسعودي مليكة، البنك المركزي وسياسات استقرار الاقتصاد الكلي، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 7، العدد 2، 2015، ص ص 17-25.
- 7 - - زعبي عمار، سلطاني امنية، مرجع سابق، ص ص 722-737.
- 8 - مفتاح صالح، وسائل السياسة النقدية في الرقابة على الكتلة النقدية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 8، العدد 14، 2008، ص ص 27-42.
- 9 - مداح محجوبة ريمة، قزان مصطفى، دور مجلس النقد والقرض في ضبط المجال المصرفي: اللجنة المصرفية نموذجا، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 14، العدد 2، 2025، ص ص 68-95.
- 10 - طيب شدولي، بن شيخ عبد الرحمن، إصلاحات السياسة النقدية في ظل الحوكمة ومدى فعاليتها في تحقيق أهداف السياسة في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 10، العدد 2، 2024، ص ص 147-172.
- 11 - القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 يونيو 2023، والمتعلق بالقانون النقدي والمصرفي.
- 12 - مداح محجوبة ريمة، قزان مصطفى، مرجع سابق، ص ص 68-95.
- 13 - مداح محجوبة ريمة، قزان مصطفى، مرجع نفسه، ص ص 68-95.
- 14 - شيلي وسام، محاضرات في مقياس اقتصاد نقدي وأسواق رأس المال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، 2022-2023، ص 62.
- 15 - مدوح ماجدة، أدوات السياسة النقدية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 2، 2011، ص ص 371-383.